

النقاش في الكنيست الاسرائيلي ، حظي مشروع بيجن بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة بالموافقة البرلمانية عليه . ومن الجدير بالذكر ان الصحف الاسرائيلية كانت قد سربت معظم بنود المشروع قبل نشره رسميا . وقد واكبت ردود الفعل في المناطق المحتلة على المشروع قبل وبعد نشره رسميا . وربما يكون مشروع « الحكم الذاتي » احد الموضوعات القليلة التي تشابهته حولها ردود الفعل الشعبية الوطنية ، وكذلك ردود الفعل لدى الزعامة التقليدية ، وان اختلفت في النبرة وطرح البديل . فعلى الصعيد الشعبي ، اشارت الصحف الاسرائيلية الى المعارضة المطلقة لمشروع بيجن في الضفة الغربية وقطاع غزة . ونقلت احاديث عن « رجل الشارع العادي » في الضفة الغربية ، تتسم بالسخط والاستهجان « اي مشروع هذا ؟

ان البقاء تحت الاحتلال افضل من الموافقة على مشروع كهذا ، لا يمكن العثور على فلسطيني واحد يقبل اقتراح رئيس الحكومة الاسرائيلية . فهذا اقتراح حقير للغاية . من ناحية يقترحون علينا حكما ذاتيا ، ومن ناحية اخرى يريدون استمرار الاستيطان اليهودي في الضفة ، والجيش الاسرائيلي يحكمنا » .

ولا يختلف الموقف العام لسكان القطاع عن هذا الموقف ، فقد اعترف احد المعلقين الاسرائيليين بذلك قائلا « يفضل سكان غزة العيش عشرة او خمسة عشر عاما اخرى تحت الحكم الاسرائيلي على قبول الحكم الذاتي الذي يطرحه عليهم بيجن » . ونقل وصفا للمشروع احد سكان القطاع « انه نبيذ قديم في زجاجة حديثة ، انه حكم عسكري بثوب اخر ! » .

كما ان العناصر الوطنية بادرت الى رفض المشروع منذ بداية الحديث حوله ، ففي الاجتماع الذي عقدته العناصر الوطنية

بيجن والمعارضة لمنظمة التحرير الفلسطينية ٠٠٠ » وجرت عملية تصفيته على يد العناصر الوطنية في ٢٦-١٢-٧٧ .

اما ثلثة الاثافي فتتمثل في شخصية جمعت بين العمالة المتناهية والاجرام الحاقد ، وصاحب هذه الشخصية هو عبد النور خليل جنحو (وقد سبق ومر معنا في شهريات شؤون فلسطينية اكثر من مرة ، انظر عدد ٧٢) من رام الله ، الذي ارتبط اسمه باعمال سمسرة الاراضي ، وبصفقات بيع للاراضي وخاصة في قرية النبي صموئيل الى افراد يهود والى شركة هيمنوتا الاسرائيلية التابعة للمكبرين كيميت، والتعاون السافر مع المخابرات الاسرائيلية، والتعاون السياسي مع مجموعة من العملاء المرتبطين بسلطات الاحتلال ، وبالجريمة البشعة التي اقترفها اثناء الحملة الانتخابية للبلديات التي جرت عام ١٩٧٦ ، حين تصدى للطلبة المتظاهرين في مدينة رام الله واطلق النار من مسدسه نحو فتى ، فارداه قتيلا . وادوع السجن لفترة ثم مثل امام محكمة عسكرية ، وبرأته المحكمة من جريمة القتل ، وسط سخط شعبي عارم واحتجاجات حتى من بعض الصحف الاسرائيلية التي رأت في هذا الحكم انتصارا للمخابرات الاسرائيلية على « عدالة » القضاء الاسرائيلي . الا ان العدالة الحقيقية تحققت في الثامن من شباط الماضي .

وقد نسبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيانات لها ، مسؤولية تصفية هذه الدفعة من العملاء ، الى عناصرها في الداخل .

مشروع « الحكم الذاتي » في الضفة الغربية وقطاع غزة

في الثامن والعشرين من كانون الاوّل الماضي ، وبعد اكثر من عشر ساعات من